مذكـــــــرة

في إطار تعليماتكم السامية بالنظر في صيغ الإحاطة بالمبادرة الصادرة عن مجموعة من أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدمي (محمد القوماني - فتحي التوزري - حبيب بوعجيلة...) واللذين بدأوا منذ مدّة في إعلان إختلافهم الجوهري مع المناوئ أحمد نجيب الشابي والمناوئة مي الجريبي الأمينة العامة الحالية للحزب وأتباعهما، وذلك من خلال إصدار وثيقة تتضمّن بعض التوجهات الإيجابية الداعية إلى التفاعل الإيجابي مع الإرادة السياسية للتغيير في الإصلاح والتطوير السياسي والخروج من حالة القطيعة مع السلطة إلى حالة الحوار والمشاركة، وحيث أنّ هذه المجموعة تبدو في البداية أقليّة إلاّ أنّها بصدد ربح مواقع داخل الحزب، حيث تُشير بعض المعلومات إلى وجود تململ في بعض الجهات ممّا يستدعي متابعة هذه الوضعية وتحرّك هذه المجموعة الواعدة لإعادة هذا الحزب إلى الحضيرة الوطنية.

وفي هذا الإطار، تمّ إبلاغي عن طريق السيد المنصف بن مراد رغبة زعيم هذه المجموعة : محمد القوماني في معرفة موقف السلطة من مبادرته ومدى تفاعلها معها.

- **المقترح** على سامي عنايتكم :

- تكليف السيد المنصف بن مراد أو السيد هشام الحاجي (عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية وهو صديق شخصي لي ويتميّز بالثقة والسرية بقطع النظر عن صلته بحزبه، وتربطه علاقة جيدة ببعض عناصر هذه المجموعة) وذلك قصد إبلاغ السيد محمد القوماني بمتابعة السلطة لمبادرته وتجاوبها إيجابيا مع توجهها الرامي إلى الوفاق والحوار في إطار الثوابت الوطنية التي نصّت عليها مبادئ التغيير، واستفساره عن صيغ المساعدة التي يطلبها، والتأكيد له أنّ التواصل المباشر معه حاليا قد يضرّ بمبادرته ويستغلها خصومه لاتهامه بالتواطئ مع السلطة وبالتخطيط للإنقلاب على القيادة الحالية للحزب.

- **ملاحظة** :

قامت بعض الصحف الوطنية بالتعريف بأهمّ عناصر هذه المبادرة والتي بدأت تأخذ صدى في الساحة السياسية.

قرطاج، في 27 ديسمبر 2007

محمد الغرياني

أستاذي العزيز

هذه نسخة من بيان
يبدو أنّ صاحبه، الصحفي
محمد بوسعيدة - الصحافة - سوف
ينشره غير الأسبوعيات.

الملتقى
حسم

حورية عبد الخالق

24-MAY-04 15:09 R.C.D 216 1 333828 P.01

بيان إلى الرأي العام الإعلامي

إطلعت على البيان الصادر بتاريخ 17 ماي عن الهيئة المديرة لجمعية الصحافيين التونسيين والذي احتوى على مجموعة متكاملة من المغالطات وقلب الحقائق بهدف تشويه سمعتي كصحافي. ولئن كانت الساحة الإعلامية تشهد هذه الأيام هذا الجدل حول حرية الإعلام والصحافة وحقوق وكرامة الصحافي التونسي في ما أعتبره ظاهرة صحية نادرة، إلا أنه من المؤسف أن تكون الهيئة متشنجة إلى هذا الحد وتظهر عليها أعراض الرغبة في التشويه وتلويث سمعة أي صحافي تونسي ليس ضمن شبكتها، تنصلا من المسؤوليات الواجبة عليها، وتأكيدا عمليا على أنها حولت دور الجمعية من الدفاع عن الصحافيين ومصالحهم بقطع النظر عن أي اعتبار أو انتماء، إلى مهاجمتهم وتلويثهم وتدجينهم. علما بأنها أخطأت في تقدير توقيت إصدار بيانها في هذه الأيام.

وفي ما يتعلق بي شخصيا، وبقضيتي المهنية، فإن موضوعها هو حرية الصحفي وحقوقه واعتبارها وساحتها مؤسسة محددة، لكن الجمعية أرادت الخروج بها عن إطارها. ورغم أن القضية وجهت لها منذ [illegible] شهرا، ولم تعرضها حتى على مكتبها - المؤقر - ولا على أي من جلساتها العامة، لتحدد إن كانت مبدئية لم لا، فقد سارعت إلى إصدار بيانها المتشنج والمغالط، ردا على ما صدر بجريدة " الموقف " ، وكأنها لسعت. لذلك أورد المعطيات والتوضيحات التالية أمام الرأي العام الإعلامي، وهو مؤهل ليميز الكذب من الحقيقة:

1 – إنه من سخرية القدر أن تتحدث الجمعية عن القضايا المبدئية، بما يوحي بدفاعها حقا عن مثل تلك القضايا! ولسائل الجمعية - المحترمة - أليس منعي من حقي كصحفي في الكتابة والتعبير قضية مبدئية في ميدان الصحافة؟ ألا يعتبر منع نشر مقالات الصحفي ومصادرتها قضية مبدئية؟ ألا يعتبر التدخل السافر في مقالاته قضية مبدئية؟ أليس وضع توقيعه على مقال لا يلزمه قضية مبدئية؟ أليس تحوير كلمة في مقال له بما يفسد المعنى أو يمس [illegible] وسخرية قضية مبدئية؟ أليست المطالبة بسياسة تحرير واضحة وملزمة للجريدة قضية مبدئية؟ الأسئلة كثيرة في هذا دون الدخول في مسائل خرق القانون ودوسه والتعدي على الحقوق المادية والمعنوية... لكن لا لوم مثل هذه الهيئة التي أشك أنها تدرك حقا معنى "قضية مبدئية". وإلا فماذا تسمي صمتها وتجاوزها عن نقل مقال كامل بتوقيع جديد بجريدة تونسية بعد أسبوع من نشره بجريدة أجنبية، فذلك لا يخل بميثاق الشرف ولا بالمبدإ ما دامت الجمعية توفر الحماية؟ وكيف تفسر متاجرتها بقضية " الصباح" وانتقاءها لمن تتدخل لانتدابه دون زملائه،أو لتمكينه من امتيازات على حساب غيره؟

2 – دعني الآن إلى التاريخ، و الجراح التي نكأتها الجمعية والتي ستعجز عن الناقش فيها إن توسع.

2 – 1 – زعمت الهيئة أنني شطبت من منخرطيها منذ الثمانينات، وهذه أكذوبة وتجن على التاريخ والواقع والحقيقة. أنه في حينه من سنة 1983 لا أذكر أي قضية مطروحة للصباح، ولكني أنا من كنت في حالة طرد تعسفي، ورفضت الهيئة التدخل لصالحي وتجديد انخراطي بسبب تحالفات غير مهنية آنذاك، فأعلنت في جلسة عامة انسلاخي منها بعد أن كنت عضوا في مكتب الجمعية السابق لها. وكانت تلك الهيئة ذات التحالفات هي التي أغلقت باب استقلالية الجمعية إلى اليوم. وأطالب الهيئة بأن تنشر نسخة من قرار شطبي أو من أي إعلام وجه لي في الغرض.

2 – 2 – أما انضمامي لنقابة الشرفاء فهذه أكذوبة وتلفيق متعمد بهدف التشويه رغم سذاجته وبساطة تفكير مستشار رئيس الجمعية فيه. فالتحاقي بجريدة الشعب كان بتاريخ 1 جانفي 1976 ، وعملت بشرف الصحفي دون دخول في المناورات النقابية والسياسية، أو انتماء لأي طرف. وتواصل عملي بعد 26 جانفي 78 كصحفي وليس كنقابي، وأتحدى الهيئة ورئيسها أن يثبت لي حالة نضال أو التزام قولا أو عملا مع الشرفاء، علما بأنه كان من بينهم من هو أشرف من بعضهم اليوم.

2 – 3 – يتذكر السيد رئيس الجمعية أنه كان في تلك الفترة مكلفا بمأمورية بديوان وزير الشؤون الإجتماعية، ولكنه نسي أن يذكر ما الذي فعله هو من ذاك الموقع للصحافيين وطبيعة تضامنه مع زملائه من جريدة الصباح،

كما نسي أن يذكر للمكتب وللرأي العام لماذا أعفاه الوزير نفسه من ذلك الموقع فور عودته للوزارة؟ لذا: فمزايدة الهيئة ورئيسها وادعاء الدفاع عن الحركة النقابية غير ذي موضوع، وتعسف منهم على أنفسهم، فلا أحد منهم مؤهل لذلك.

3 – أما بالنسبة لعلاقتي بجهاز الحزب الحاكم، فإن رئيس الجمعية بإلحامه الحزب في الموضوع يفتح بابا لم أفتحه قط ولقد يرتد عليه ، لأنه يريد مع هيئته توظيفه سياسيا للمغالطة وللتغطية على عجزه وتخاذله في أداء دوره. وأبدأ أولا بتصحيح المصطلح وتحسين المستوى المعرفي للهيئة و رئيسها الموقع على البيان. فالحزب الحاكم ليس سلطة ولا يمثل سلطة بمفهومها السياسي والقانوني. كما أنني كنت في حالة الوضع على الذمة، فلم أعد مطلقا صفتي المهنية، علما بأنني خلال نصف تلك الفترة أنتجت بما هو منشور وموثق أكثر مما نشره كامل أعضاء المكتب خلال حياتهم المهنية، وبعضهم لا يذكر له شيء مطلقا في سفر الصحافة. أما بشأن النسيان فأنا لا أنسى في حقبة من حقبات تاريخي المهني الذي أعتز به، فلم أعمل بمقولة كلما مات فينا سيد قلم سيد، ولا تنكرت لمن عملت معهم، ولا تعاملت بوجه ذي ألوان، وفي ما نشرته جريدة الشعب بتاريخ 9 ماي 2003 كفاية.. وأرد على الفاضل جوهرية ذكرت:

« أنني في عملي بالتجمع لم أكن مندوبا عن الجمعية ولا عن غيرها، ولكن ودون التخلي عن واجب التحفظ، فإن زملاء كثيرين ومثقفين ووزراء ومسؤولين في مواقع مختلفة اليوم يذكرون جيدا رأيي في قضية النهوض بالقطاع وأهله، سواء في إطار الحوار الداخلي أو اللجان أو الأدبيات التي أتيحت لي فرصة المشاركة فيها. علما بأن طبيعة الحزب التعبوية لا العقائدية لا تجعل منه الفضاء الأنسب لذلك. أما رئيس الجمعية وهو ينتمي عضويا للحزب، فلم أسجل له أي مشاركة أو مساهمة إيجابية من أي نوع في الموضوع، وكان حضوره المكثف فقط بمناسبة انعقاد مؤتمر الجمعية بهدف ضمان رئاسته وحضور المآدب الخاصة بتنسيق قائمته – المستقلة – أحيانا مع إداريي الصف الثاني وليس حتى مع السياسيين. ورغم ذلك فماذا قدم لمن منحوه أصواتهم وبعضهم لم يحصل على منح الإنتاج منذ سنوات مثلا؟ أم أن ذلك يدخل ضمن إطار الإستقلالية و القضايا المهنية؟

أما عن الإمتيازات فأتحدى هيئة الجمعية أن تثبت أنني حصلت على أكثر من منحة لا تتجاوز 150 دينارا و200 لتر من البنزين، وهو ما يصرف للدرجة السادسة أو السابعة من موظفي الحزب الذي دخلته صحافيا وغادرته صحافيا، وفي حالة الخسارة المهنية إداريا، وعجز الحزب حتى على مساعدتي في الحصول على حقوقي، في حين تنجح هيئة الجمعية، وبقدرة قادر، في توزيع الإمتيازات والعقود على من تشاء.. فالواقع كان عكس ما حاولت الهيئة الإيحاء به، فبينما كان البعض في الحزب يتمتع مثلا باسطول بثلاث أو خمس سيارات وتمنح السيارات للعملة كنت أعاني من مشكل التنقل لأداء واجبي. وأدعو الهيئة لأن ينشر علنا أي امتياز حصلت عليه. وللعلم فقد غادرت الحزب مستقيلا، فهل يستقيل من كان يتمتع ويتشبث بامتيازات كما تذهي؟ كما أتحداها أن تثبت أن أكون حاولت بأي شكل من الأشكال " مراودة أروقة السلطة". ولماذا أفعل، هل أسعى مثل رئيس الجمعية للحصول على مقعد في مجلس المستشارين المقبل، أو الحفاظ على مقعد بمجلس بلدي؟ أما الإشارة إلى أن "المواقف" فتحت لي صفحاتها، فهي مشكورة على ذلك، ولكن من أسبابه مساهمتكم المعاشة في خلق قنوات التعبير الأخرى، بما يتعارض ويتناقض مع المبادئ والقيم والخيارات الأساسية للدولة ولأسس المشروع المجتمعي الذي كانت حرية الصحافة محورا مفصليا في بيانه التأسيسي، و حرية التعبير حقا من حقوق الإنسان فيه. ولم يكن ذلك أبدا انزلاقا مني نحو المعارضة كما حاول توظيفه بعض الجهلة والمتزلفين من زعانف صحافة اليوم. فالمعارضة الفعلية والخطرة هي سلوك من يظهر غير ما يبطن ويقول غير ما يفعل من أنماط لأصحاب المصالح الضيقة ممن يقاوم بضراوة حرية الصحافة.

إن الهروب إلى الأمام لن يجدي نفعا، والأفضل حل الإشكاليات المهنية في الداخل بالصحافيين ومعهم ومن أجلهم، وليس بالمناورة عليهم واستغلالهم والقفز على مصالحهم.

تونس في 20 ماي 2004

محمد بوسنينة
صحافي تونسي